



حكومة الوحدة الفلسطينية بين متطلبات الداخل الفلسطيني

تكون على رأس الحكومات الحادية عشرة في عمر السلطة الفلسطينية.

فحكومة الوحدة الجديدة ستضم للمرة الأولى حماس إلى جانب فتح وغيرهما من التنظيمات والكتل البرلمانية، وللمرة الأولى سيتفق الطرفان على برنامج حكومي، وللمرة الأولى سيكون التمثيل الحكومي لقوى منتخبة مباشرة من الشعب، وللمرة الأولى سيكون التناقص بين كافة القوى على أرضية الإنجاز في الوزارات والمؤسسات التي سيديرها أعضاء الفريق الحكومي المختلط.

وثيقة الوفاق الوطني

جاءت العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني بعدما تبلورت القناعات داخل حماس وفتح بضرورة وحتمية تأليف حكومة وحدة وطنية، وبدأ السجال والجدال بعدها حول البرنامج أو الأسس التي يجب أن تستند إليها حكومة الوحدة.

وكانت حركة فتح قد رفضت منذ فوز حماس المشاركة في حكومة وحدة وطنية، لوضع حكومة حماس الجديدة على محك الاختبار، واثبات أن برنامج حماس، الذي انتخبت على أساسه، غير واقعي، ولن يؤدي إلا إلى معاناة الشعب الفلسطيني، ومقاطعته سياسياً واقتصادياً وإنسانياً.

وتعزز خيار (حكومة الوحدة) لدى فتح بعدما اتخذت مركزية فتح قرارها في ٢٥/٨ بتفويض الرئيس محمود عباس إجراء مشاورات مع الفصائل الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية بالسرعة

أن تكون حكومة تسعى بلا شك لرفع الحصار عن الشعب.

ومن ناحيته اعتبر رئيس الوزراء إسماعيل هنية «إن هذا الاتفاق كان متوقفاً لأن النية والتوجهات الوطنية كانت برأيه خالصة وصادقة حيث تم استحضار المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتعزيز وحدته الوطنية وحماية حقوقه وثوابته». وأضاف «إننا في هذه اللحظة الهامة نؤسس لحكومة ائتلاف وطني ونؤسس لحكومة الوحدة التي ستعمل على حماية المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف».

وطالب هنية أبناء الشعب الفلسطيني بتوفير الأجواء والمناخات اللازمة لاستكمال المشاورات لكي تخرج هذه الحكومة إلى النور في أقرب وقت ممكن.

ويجيء الإعلان عن الاتفاق على البرنامج السياسي لحكومة الوحدة المرتقبة في وقت تواجه فيه الحكومة الحالية ضغوطاً قوية سعت لها العديد من الأطراف الداخلية والصهيونية والدولية في الأسابيع الأخيرة بما في ذلك إضرابات نظمها الأطباء والمعلمون وموظفون آخرون احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم عن الأشهر الستة الماضية.

وفي ظل هذه التصريحات وفي حال تحققت الآمال وصدقت التوقعات حتى النهاية وفي حال امتلك رأسا النظام السياسي الفلسطيني فهماً واحداً لبنود ونقاط برنامجها السياسي المقبل، فإن الشعب الفلسطيني سيكون أمام حكومة تمتلك أسبقيات كثيرة تؤهلها لأن

جاء إعلان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) يوم الاثنين ١١

أيلول/سبتمبر الماضي عن الوصول إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية على تشكيل حكومة وحدة وطنية وتحديد البرنامج السياسي لها استناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني، مفاجأة سارة للشعب الفلسطيني الذي لمس قرب التوصل إلى انفراج للوضع المحتقن الذي عايشه طوال الأشهر الماضية.

وكان أبو مازن وفي حديث خص به تلفزيون فلسطين ووكالة الأنباء الفلسطينية عقب لقائه الثاني مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية بمقر الرئاسة بمدينة غزة، قد أعلن انتهاء وضع محددات للبرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية المستند أساساً إلى وثيقة الوفاق الوطني التي سيباشر بتشكيلها بعد تقديم الحكومة الفلسطينية الحالية استقالته للرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الثماني وأربعين ساعة المقبلة.

وسارعت حركة حماس في ذات الوقت إلى تأكيد هذه التصريحات، مضيفاً بأنه تم الاتفاق مع الرئيس محمود عباس على تسمية رئيس الوزراء الحالي إسماعيل هنية رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية المقبلة، فيما قال رئيس كتلة حماس البرلمانية في مقابلات صحفية أن أسس تشكيل حكومة وحدة تقوم على ثلاثة محاور: «المحور الأول هو أن تشكل ضمن الأعراف والمواثيق المعمول بها برلمانياً في كل العالم، والثاني هو أن هذه الحكومة لا بد أن تكون حكومة إصلاح تحمل هموم الشعب الفلسطيني، وثالثاً يجب